

قراءة في الطرائف النحوية

د . أبو أوس إبراهيم الشمسان

الأستاذ المشارك
في قسم اللغة العربية
كلية الآداب جامعة الملك سعود
الرياض

وشبيب هو أبو الضحاك شبيب بن يزيد الشيباني أحد أبطال الخوارج الثائرين على بني أمية خرج في خلافة عبد الملك وادعى الخلافة فحاربه الحجاج حتى هزم وإليه تنسب فرقة الشيبية ، وقد أنكر عبد الملك على الرجل الخارجي أن يدعو شبيباً بأمر المؤمنين ، ولكن الرجل لفرط ذكائه غير حركة الإعراب فتغير المعنى والمعنى بالرفع على الابتداء أما بالنصب فعلى النداء فبعد أن كان المعنى : أمير المؤمنين شبيباً منا ، صار المعنى : شبيب يا أمير المؤمنين منا ، أما عبد الملك فهو يعلم حقيقة الرجل لكنه معجب بذكائه وحسن تخلصه وهذا مما يفعل فعله في النفوس الكريمة وعند أصحاب الهمم العالية ، ولذلك أطلقه .

وعلق التوحيدي بعد إيراد هذا الخبر : " أما ترى تيقظه ونقله الكلام بالإعراب عن سبيل هلكته إلى سبيل نجاته " (٣) .

والذي أتاح الانتقال إلى النداء هو أن النداء يكون بأداة النداء ويكون بحذفها أيضاً لأن تنعيم الجملة يغني عن ذكر الأداة فالسامع يدرك من التنعيم أن المتحدث ينادي ولا يخبر ، والتنعيم

يقال : إن الإعراب فرع على المعنى أي أن فهمك للدلالة في السياق يحدد وظائف الكلمات فيها ، ولذلك نجدهم اختلفوا في أعراب لفظ واحد ، لأنهم اختلفوا في فهم المعنى وتوجيهه ، فمن تعدد الأعراب إعراب (رسولا) في قوله تعالى ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾ إذ أعرب إعرابين الأول حالاً مؤكدة فالمعنى أرسلناك ذا رسالة ، والإعراب الثاني على أنه مفعول مطلق والمعنى أرسلناك إرسالاً (١) .

على أن الإعراب يمكن أن يكون موجهاً للمعنى حين يختار الإنسان حالة إعرابية محددة ولعل خير ما يدل على ذلك ما يرويه ابن قتيبة في قوله :

" حدثني أبو حاتم عن الأصمعي قال : سمعت مولى لآل عمر بن الخطاب يقول : أخذ عبد الملك بن مروان رجلاً كان يرى رأي الخوارج (رأي شبيب) ، فقال : ألسن القائل :

ومنا سويدُ والبطينُ وقَعْنَبُ

ومنا أمير المؤمنين شبيبُ

فقال : إنما قلت : " ومنا أمير المؤمنين شبيب " بالنصب ، أي يا أمير المؤمنين ، فأمر بتخيلية سبيله (٢) .

فالموقف ليس موقف سؤال عن هلكة إذ الموقف إقبال نحو الرجل واستعلام منه عن حاله وحال أهله، وعلى أنهم مع ذلك الإدراك ربما أنكروا الخطأ وإن أدركوا المقصود ولعل الحكاية تؤخذ من هذا المأخذ فهي تنبيه للغافل وتعليم للجاهل بطريق فيه طرافة غير خافية.

ومن تغيير الحركة ما يخرج الكلام من تركيب إلى تركيب، مثال ذلك ماساقه أبو حيان، قال: "وقالت لأبي الأسود بنية له: ما أطيب الرطب؟ قال: جنس كذا، أرادت التعجب، وذهب هو إلى الاستفهام" (٦).

وتساق أمثال هذه الحكاية عن ابنة أبي الأسود الدؤلي في معرض الحديث عن نشأة النحو، من ذلك ما يرويه الزبيدي في قوله: "وروي أن الذي أوجب عليه الوضع في النحو أن ابنته قعدت معه في يوم قائط شديد الحر، فأرادت التعجب من شدة الحر فقالت: "ما أشد الحر" فقال أبوها: القيط، وهو مانحن فيه يابنية؛ جواباً عن كلامها لأنه استفهام؛ فتجبرت وظهر لها خطأها، فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب، فقال لها: قولي يابنية: "ما أشد الحر!" (٧) ونجد التركيب

والنبرما لم يلتفت إليه المقعدون لنحو العربية لعنايتهم بنحو النصوص والانطلاق من المكتوب.

ومما يرد مثالا على إثر الحركة في فهم المعنى ما يسوقه ابن قتيبة:

"قال رجل لأعرابي: كيف أهلك؟ بكسر اللام - يريد كيف أهلك - فقال الأعرابي: صلبا، ظن أنه سأله عن هلكته كيف تكون" (٤).

والحركة هنا غيرت الاسم (أهل) وهو ما كان يريده السائل إلى فعل هو مضارع (هلك) أي: أهلك، فكأنه سأله قائلا: كيف أهلك أنا، فأجابه الأعرابي تهلك صلبا، وبعد أن كانت الكاف ضميرا للمخاطب استحالت بالحركة غير المقصودة إلي حرف من حروف الفعل.

وعلق التوحيدي علي هذه الحكاية بقوله: "وهذا وأشباهه يدل على معرفة العرب بالمعاني التي اختلف لها الإعراب، وتلك المعاني هي العلل" (٥).

ولسنا ننكر معرفة العرب تلك ولكننا نثبت لهم معرفة أخرى وهي إدراكهم السليم للمواقف والسياقات التي تكفل سلامة المعنى وتضمن حسن الفهم

وقد يؤدي الخطأ في الحركة إلي بتر معنى الكلام ، ومثال ذلك ما رواه ابن قتيبة قال : " سمع أعرابي مؤذنا يقول : أشهد أن محمدا رسول الله بنصب رسول ، فقال : ويحك ! يفعل ماذا؟ " (٩)

إن الكلام المفيد ما اكتملت فيه عناصر الإسناد ففي الجملة الفعلية تكتمل بتألف الفعل والفاعل ، وفي الجملة الاسمية بورود المبتدأ والخبر ، أما في هذه الحكاية فإن نصب (رسول) جعله تابعا لما قبله (محمدا) والتابع لا تكتمل به عناصر الإسناد فمحمدا في الأصل مبتدأ يحتاج إلي خبر يتم الفائدة وهذا مطلب يقتضيه المعنى ويستحثة الفهم وهو ما عبر عنه الأعرابي منكرأ : ويحك ! يفعل ماذا !

وإن من اللحن الذي تعافه النفس ويمجه الذوق ما يفضي إلي المعنى المنكر ، وإنما يقع في ذلك من ضعف إدراكه لما تنطوي عليه المباني من مختلف المعاني ، فلا يفرق بين مجرد ولا مزيد في المعنى الذي هو حظ مشاع لبني اللغة وليس وقفا على أرباب الصناعة وحذاق علوم اللغة فهذا أحد الأعراب ينكر مثل هذا الخطأ ويزري بصاحبه روى ابن قتيبة : "

في رواية أخرى " ما أجمل السماء " وتكون الإجابة : " نجومها " (٨) .

فحركة الضم اقتضت أن يكون التركيب تركيب استفهام وأن تكون (ما) استفهامية لا تعجبية وأن يكون ما بعدها مرفوعا على الابتداء ، وهو " أجمل " وهو مضاف إلى السماء ، أما التركيب المقصود وهو تركيب التعجب فيقتضي أن تكون الحركة هي الفتح لأن ما بعد (ما) التعجبية فعل ماض هو " أجمل " أي جعلها جميلة وهذا الفعل مبني على الفتح وأما السماء فهي المفعول به المنصوب .

وتتناسى هذه الحكايات ما للسياق الحالي من أهمية في توجيه مقاصد المتكلم ، وما للتنعيم من قوة بيانية تضعف أثر اللحن إلا في معرض دفع الخطأ وإرادة التصحيح مع العلم بالغرض وإدراك المقصد .

وهذه الحكايات مرتبطة بنشأة النحو وهي نشأة غامضة لاتفلح تلك الحكايات في إقناعنا بأنها علة وضع النحو ؛ إذ القضية أكبر من لحن جرى على لسان بنية أبي الأسود إذ هو علم مثل سائر العلوم كان نتيجة للتأمل وإعمال الفكر المتنامي .

وسمع أعرابي إماماً يقرأ " ولا تنكحوا
المشركين حتى يؤمنوا " بفتح تاء
تنكحوا ، فقال : سبحان الله ! هذا قبل
الإسلام قبيح فكيف بعده ؟ فقيل له :
إنه لحن ، والقراءة ﴿ لا تُنكحوا ﴾ فقال :
قبحه الله ، لا تجعلوه إماماً فإنه يحل
ما حرم الله " (١٠) .

والفعل بالفتحة مجرد يجعل المعنى
نهى المسلمين عن أن يتزوجوا المشركين
ومثل هذا الزواج لا يمكن أن يرتكبه
عربي في الجاهلية فكيف في الإسلام ،
أما بالضم فالفعل مزيد والمعنى نهى
المسلمين عن أن يزوجوا المشركين ،
فالفرق ظاهر بين (نكح) ، (أنكح)
فالثانية متضمنة لمعنى زائد عن الأولى
بفضل زيادة المبنى وذلكم الهمزة فأنكح
تعني جعله ينكح ، ومن شواهد ذلك
قوله تعالى : ﴿ قال إني أريد أن
أنكحك إحدى ابنتي هاتين ﴾ (٢٧-
القصص) .

وعلى نحو ما يقع الخطأ في الحركات
اللاتية هن علامات إعراب يقع في
ما ينوب عنهن من حروف وذلك في
الأسماء الخمسة التي تنوب فيها الضمة
الطويلة (أي الواو) عن الضمة القصيرة ،
وتنوب الفتحة الطويلة (أي الألف) عن

الفتحة ، وتنوب الكسرة الطويلة (أي
الياء) عن الكسرة وفي هذه الحكاية التي
أوردها ابن عبد ربه مثال على هذا
الخطأ قال : " وقال رجل لشريح (١١) :
ما تقول في رجل مات وترك أبيه
وأخيه ، فقال له : أباه وأخاه ، فقال :
فكم لأباه وأخاه ؟ قال : لأبيه وأخيه ،
قال : أنت علمتني فما (١٢) أصنع ؟
" وهذا الرجل قد أشغلته مسألة الفريضة
عن تجويد لغته ، والقاضي معني بأمور
الفقه والعلم واللغة يذود عن هذا وهذا ؛
فأصلح للرجل خطأه لكن الرجل لم
يدرك العلة الكامنة وراء الخطأ ، ولا
العلة التي من أجلها رد إلى الصواب ،
وغاب عن علمه أن اختلاف الاعترافات
يؤدي إلى اختلاف القول ؛ ولذلك أنكر
أن يكون قد عمل بما وجه به فلم يقبل
منه ، والمشكلة أن الرجل لا يعلم أنه
وجب أن يقول (أباه وأخاه) لأن الموضع
موضع نصب فالأول مفعول به والثاني
معطوف عليه ، وأنه وجب عليه في
الجملة الأخرى أن يقول : (لأبيه
وأخيه) ؛ لأن الموضع موضع جر فالأول
مجرور باللام والثاني معطوف عليه .

ومن اللحن ما يعكس الغفلة عن
بعض أحكام العربية الدقيقة كالأحكام

المقصود إذ يقولون : " جاءتك كتابي " حين قصدوا الرسالة ، ومن ذلك مارواه ابن قتيبة : " قال الخليل بن أحمد : أنشدني أعرابي :

وإن كلاباً هذه عشر أبطن

وأنت بريء من قبائلها العشر

فجعلت أعجب من قوله : عشر أبطن حين أنث لأنه عنى القبيلة ، فلما رأى عجبى من ذلك ، قال : ليس هكذا قول الآخر :

فكان مجني دون من كنت أتقي

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر" (١٤)

والبيت الذي أنشده الأعرابي للنواح الكلابي ، أما الذي استشهد به فهو لعمر بن أبي ربيعة أشهر شعراء قريش ، وترد هذه الظاهرة في القرآن الكريم فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ (١٦٠) - (الأنعام) ، لأن المعنى واقع على حسنات ، وكذلك قوله تعالى ﴿ وقطعناهم أثنتي عشرة أسباطا ﴾

(١٦٠ - الأعراف) ؛ لأن معناه :

جماعات (١٥) ، وقال المبرد في الكامل :

" وقوله : (ثلاث شخوص) والوجه (ثلاثة أشخاص) ولكنه لما قصد إلى

المتعلقة بالنداء والوقف على الكلمات ، مثال ذلك ما يورده ابن عبد ربه في قوله : " وكان عمر بن عبد العزيز جالسا عند الوليد بن عبد الملك ، وكان الوليد لحانا ، فقال : يا غلام ، أدع لي صالح ؛ فقال : يا صالحا ؛ قال الوليد :

انقص ألفا ؛ فقال عمر : وأنت يا أمير المؤمنين فزد ألفا" (١٣) .

فالرجلان إذن تساويا في دائرة اللحن والخطأ والفرق في زيادة هذا ونقص ذاك ، لقد أخطأ الوليد لأنه وقف على الاسم المنصوب المنون بالسكون والصواب هو أن يقف بقلب التنوين ألفا حسب زعم النحويين وقد يقال بحذف التنوين ومطل الفتحة تعويضاً عن المحذوف وختماً للقول بما يشبه القرار ، أما خطأ الغلام فهو أنه نصب المنادى وهو معرفة مفرد فنونه فوقف عليه بالألف ، وحق المنادى المفرد أن يبنى على ما يرفع به فيوقف عليه حيثئذ بالسكون بلا ألف لأن الوقف عن الضم أو الكسر إنما يكون بالسكون .

وإن يكن الإعراب فرعاً على المعنى وهو ما افتتحنا به هذا الحديث فإن المعنى قد يقود إلى تغيير الظاهرة اللغوية فيؤنث ما لفظه مذكر رعاية للمعنى

له معنى يقتضى التأنيث هذا التأنيث يمكن أن يسمى بالتأنيث التأويلي ، وهو تأنيث دقيق المأخذ قد يخطئه الفهم ويغفل عنه الخاطرون ولا يدركه الحس ، ولذلك شواهد من مثل ما روى لنا أبو حيان التوحيدي قال : " قال أبرحاتم : كنت عند الأخفش وعنده التّوزي فقال : يا أبا حاتم ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث ؟ قلت : قد عملت في ذلك شيئاً قال : فما تقول في الفردوس ؟ قلت : مذكر ، قال فإن الله تعالى يقول في الفردوس : ﴿ هم فيها خالدون ﴾ قلت ذهب إلى الجنة فأنت ، قال التوزي : يا غافل أما تسمع الناس يقولون : الفردوس الأعلى ، فقلت له : يانائم ! الأعلى ها هنا أفعل وليس بفعل " (١٨) .

فالتوزي قد غفل عن أثر السياق في تأنيث (الفردوس) تأنيثاً تأويلياً لأن معناه (الجنة) والجنة مؤنثة ، وكانت غفلته أشد حين أراد الاحتجاج لنفسه بحجة لا تقوم إلا دليلاً على غفلته إذ ظن (الأعلى) وصفاً مؤنثاً وهو وصف مذكر أما المؤنث فهو (العليا) ولعل الذي أوهمه تلك الألف آخر الوصف ظنها ألف تأنيث مقصورة وليست كذلك إذ هي الواو التي قلبت ألفاً على رأي الجمهور أو قلبت ياء فالف على رأي ابن جني ؛ ولذلك

النساء أنت على المعنى ، وأبان ما أراد بقوله : (كاعبان ومعصر) " (١٦) . والمبرد يبين لنا في قوله مسألتين الأولى متعلقة بالجنس أي التذكير والتأنيث ، فالعدد من ثلاثة حتى عشرة يخالفه العدد تذكيراً وتأنيثاً ، فإن يكن العدد مذكراً أنت له العدد وإن يكن المعدود مؤنثاً ذكر له العدد ، والمسألة الثانية متعلقة بالجمع ، إذ الجمع جمعان جمع قلة وجمع كثرة وجمع الكثرة ما تجاوز العشرة وجمع القلة مادون ذلك ، فلما قال (ثلاثة) ناسب أن يكون الجمع جمع قلة (أشخاص) ، على أن السياقات هي التي تتحكم بدلالة الجمع على القلة والكثرة ، وللشعر لوازم تحول دون تحقيق ما يمكن أن يحقق في السعة .

ويبدو أن هذا (المجن) الذي ذكره ابن أبي ربيعة اكتسب شهرة تشي باستحسان ذوي الحس المرفف ، فهذا المبرد يروي لنا حكاية تشهد بذلك ، قال : " ويروى أن يزيد بن معاوية لما أراد توجيه مسلم بن عقبة المري إلى المدينة اعترض الناس ، فمر به رجل من أهل الشام معه ترس قبيح ، فقال له : يا أخا أهل الشام ، مجن ابن أبي ربيعة أحسن من مجنك " (١٧) .

وهذا المؤنث الذي أكتسب دلالة على التأنيث بسبب السياق الذي جعل

الأعوان والشرطة ، فأخذونا وأحضرنا مجلس صاحب الشرطة ، فسألنا فتقدمت إليه وأعلمته بالخبر، وقد اجتمع خلق من خلق الله ينظرون ما يكون ، فعنفني وعذلي ، وقال : مثلك يطلق لسانه عند العامة بمثل هذا ! وعمد إلى أصحابي فضربهم عشرة عشرة ، وقال : لا تعودوا إلى مثل هذا " (٢٠) .

ومن عبر هذه الحكاية العاجلة مصداق الحكمة التي تقول : الناس أعداء ما جهلوا ، وإن من الخطر الإفصاح عن مكنون العقول في محضر العامة التي ليس لها من سعة العلم ولا من رحابة الصدر وسماحة الخاطر ما يؤهلها لاستقبال الجديد والغريب وما لم تألفه نفوسهم وتعتاده طبائعهم ، وهذه كانت معضلة المبشرين وأصحاب الاكتشافات والاختراعات الذين هلك طائفة منهم بجهل المحيطين بهم والمقتدرين عليهم .

أما التَّوْزِي (بتشديد التاء والواو) فهو عبد الله بن محمد بن هارون قرأ على الجرمي كتاب سيبويه ، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي (٢١) .

والوهم قد يدخل على من يعمد للتحليل اللغوي فيربط الألفاظ بجذورها مثال ذلك ما يسوقه لنا أبو حيان التوحيدي في قوله : " قال أبو حاتم :

هي لام اللفظ لا ألف تأنيث زائدة ؛ وهذا معنى قول أبي حاتم : " ياناييم ! الأعلى ها هنا أفعل وليس بفعل . " " ياناييم " جواب لـ " يا غافل " والنوم أشد .

وتهدينا هذه الحكاية إلى مسألة أخرى وهي تخفف المتحاورين من بعض صرامة اللغة الفصيحة وشاهد هذا تخفف أبي حاتم من الهمز في حديثه حين قال : " ياناييم " .

أما أبو حاتم هذا فهو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني روى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، وهو إمام في علوم القرآن واللغة والشعر ، وكان المبرد يحضر حلقاته ويقرأ عليه (١٩) .

ومن طريف ما يروى عن أبي حاتم هذا أنه " دخل بغداد ، فسئل عن قوله تعالى : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ ، ما يقال منه للواحد ؟ فقال : ق ، فقال : فالأثنين ؟ فقال : قيا ، قال : فألجمع ؟ قال : قوا ، قال : فأجمع لي الثلاثة ، قال ق ، قيا ، قوا . قال : وفي ناحية المسجد رجل جالس ومعه قماش ، فقال لواحد : احتفظ بثيابي حتي أجيء ، ومضى إلى صاحب الشرطة ، وقال : إني ظفرت يقوم زنادقة يقرأون القرآن على صياح الديك ، فما شعرنا حتي هجم علينا

أيضاً ، ولعل الوهم دخل عليه من جهة أن همزة المرجيء ينالها التسهيل فتصير حرف علة (مرجي) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ترجى من تشاء منهمن وتؤوى إليك من تشاء﴾ (٥١ الأحزاب) وينالها الحذف كما في قوله تعالى : ﴿أرجه وأخاه وأرسل في المداين حاشرين﴾ (١١١ - الأعراف) ، وينالها التسهيل والحذف كما في قوله تعالى : ﴿وآخرون مُرْجُونَ لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم﴾ (١٠٦ - التوبة) .

والاختلاف بين الإرجاء والرجاء بين فالإرجاء هو التأخير أما الرجاء فهو الأمل الممدود ، وقد يكون الدافع للإرجاء الرجاء ومن هنا يكون بينهما من الوشيجة ما يدفع لتوهم عودهما إلى أصل واحد ولكن هذا ما رأينا أبا حيان يدفعه فهو من الاتساع في المعنى اتساعاً لا يسوغ الذهاب إلى الاشتقاق .

وبقي أن نقول إن المتأمل لطائفة من هذه الطرائف والحكايات قد يخالجه الظن أن بعضها منها وضع وضعا ليخدم مسألة من مسائل قواعد العربية ، وينبه إلى مافيهها من دقة وخفاء ، ويحتج لها ؛ ولعل هذا يكثر في المرويات عن الأعراب .

سمعت أبا حنيفة المتكلم يقول في مجلس : المرجئ إنما أخذ من الرجاء ومر على الخطأ ، وليس كما وهم ، أي ذهب وهمه إليه ، المرجئ مهموز ، وتلين الهمزة جائز ، وحذفها لغة ، وقد قرئ : أرجه وأخاه ، ومعنى الكلمة التأخير ، إن المرجئ مؤخر الكلام في عفو الله عن صاحب الكبيرة ، والمعتزلي يقطع بتخليده في النار ، وليس دخول الرجاء في المعنى على الاتساع بما نشق الكلام منه في الإرجاء ، الراجيء غير المرجيء والله تعالى يقول : (وآخرون مرجون لأمر الله) ومرجؤون أيضاً . لا اختلاف في المعنى بين اللفظين ، والمتكلم محتاج إلى معرفة الأسماء والصفات ، ليكون كلامه على أصل مهود ، وأساس موتود^(٢٢) .

توهم أبو حنيفة أن (المرجيء) من (الرجاء) ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنهما من جذرين مختلفين ، وهذا الاختلاف في الجذور يستتبع اختلافاً في المعنى ، فالمرجيء من الجذر (ر/ج/ء) أما الرجاء فهو من الجذر (ر/ج/و) ، ولكن الواو في الرجاء قلبت همزة لأنها تطرفت بعد ألف زائدة وهذا حكمها وحكم الياء

الهوامش

- (١) أبو البقاء العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق . علي محمد الجاروي (عيسى البابي الحلبي / القاهرة ، ١٩٧٦م) ١ / ٣٧٤ .
- (٢) ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ٢ / ١٥٥ .
- (٣) أبو حيان التوحيدي ، البصائر والذخائر ، ٣ / ٩٧ .
- (٤) ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ٢ / ١٥٧ .
- (٥) أبو حيان التوحيدي ، البصائر والذخائر ، ٣ / ٩٨ .
- (٦) أبو حيان التوحيدي ، البصائر والذخائر ، ٣ / ٩٨ .
- (٧) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم (ط ١ ، دار المعارف بمصر / القاهرة ، ١٩٧٣م) ص ٢١ .
- (٨) عبد الحميد السيد طلب ، تاريخ النحو وأصوله (مكتبة الشباب / القاهرة) ٣٨ .
- (٩) ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ٢ / ١٥٨ .
- (١٠) ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ٢ / ١٦٠ .
- (١١) رويت في البصائر والذخائر ، ٣ / ١٦٧ منسوبة إلى الحسن البصري .
- (١٢) العقد الفريد ٢ / ٤٨١ .
- (١٣) العقد الفريد ٢ / ٤٨٠ .
- (١٤) ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ٢ / ١٥٨ .
- (١٥) البغداد في خزائن الأدب ، ٧ / ٣٩٥ .
- (١٦) المبرد ، الكامل ، ٢ / ٢٥٠ .
- (١٧) المبرد ، الكامل ، ٢ / ٢٥١ .
- (١٨) أبو حيان التوحيدي ، البصائر والذخائر ، ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- (١٩) السيوطي ، بغية الوعاة ١ / ٦٠٦ .
- (٢٠) السيوطي ، بغية الوعاة ١ / ٦٠٦ .
- (٢١) السيوطي ، بغية الوعاة ، ٢ / ٦١ .
- (٢٢) أبو حيان التوحيدي البصائر والذخائر ، ٣ / ٣٤١ - ٣٤٢ .